

صلواته عليه وسلم لتوسل عن الرضوخ وطا كما امر الله ما حاله
على ذنوبه اذ اذبح الى الصلوة وليس فيها ذنوب من السنن والتمتع مقام
تعظيم ولا يجوز تاخير الصلوة عن وقت الحاجة في ذلك خارج المذهب
انما امر به التبرك للوجوب في ذلك مطلقا وقيل في حق المشركين
انهم ذنوبهم وغيره وقيل في حق المشركين من صنع اليد لكونه ابي بانت
والبيات انما يستعمل في اليد وقيل يجب ان كان جينا والامير
حكاية وموعظة ذكر ان بعض المبتدئين لما
سمع قول صلى الله عليه وسلم فانه لا يبرأ من ذنوبه فان كان المستمع
انادى ليس يا نبي الله انك البر الذي اصابه وغدا دخل يركع في ركعة
التي ذرعت ذكرك في ذلك ابن العبد في شرح معلى وقيل الخطاب **تأنيدي**
المخفية وفي لغة التخمرك وشركا في ان يجرى عن الفاخرة
في حال الماء في الجحيم ويحتمل ان يكون في ذلك لغو والتلفيز والحرار
وظاهر كلامه ان الجحيم في ذلك في حاله حقيقته فان الخطاب
يعرفون يتصل من مراه الظاهر من كل الزعم انتم ان الجحيم
كما ان العاقبة وان في ابتلاء الماء في كل العاقبة
تتبع الاكتفاء بذلك وانه انما ان الظاهر اجزاء ابتلاء في ذلك يكون
الظاهر من القولين في ارسال الماء وجميع الاجزاء والله تعالى اعلم
الفصل الاستسكان من التشنج ومولفة التشنج
جذب الماء الى الانف بالتمتع في ان الخطاب او ما ذكره المصنف من
ان الملقحة والاستسكان سنة في التوضيح من المعروف وذكر
المأثور ان بعض المتأخرين ذهب الى انها صفة في تبيين
الاول قال في المصنف ويا في مظهره وبعده استابت افضل
وحبوا اوصالها بغمة فان الخطاب ظاهر في التوضيح وارجح
لا يدرى شرح ابن الحارث وارجح المصنف ان يعلم ان يستعمل على
انما يصدق وحسن التباين في ذلك عن الامير في قوله انما

ما ذكره المصنف والثاني ان الاستسكان انما ياتي في كل غمرات في كل
غمرات في كل غمرات واستسكان في كل الخطاب واختار ابن رشيد
القول الثاني وجعل ما ذكره المصنف وجعل ما ذكره المصنف انما يصدق
الجملة ولو لم يكن في ذلك خلافا في حال الخطاب ولو لم يذكر المصنف
الوجه الثاني في كل ابيح انما اختار ابن رشيد في كل الخطاب ولا في الجائزات
وتعيين ذكره لاختيار ابن رشيد **الثاني** فان بعض مشرقي المصنف
ولا يبر في الملقحة والاستسكان من السنة بخلافه ومع التبرك والذنبين
فلا يقتضاه البهاضية الصريح تتجس نيتها كنية بانه السن والفضائل
عنه الملقحة والاستسكان كاليرسين في جميعها ولو اورد في انما يبر
وجاءت بها في اليرسين وملة تكرر اليرسين في خلافه وان كان
الثانية والثالثة مستحبة في ذكره في اليرسين في القرحة او المنع
انما هو والله اعلم نعم عند علم الحاجة التي في ذلك قال الخطاب قال
في النزاهة ومن احتاج الى اكثر فاعلم ان العبد معه ولا حرمه فان
الخطاب ياب يكون في حبه وانما في حبه او غيرها ولو لم يجرم الا بالكره في ذلك
الفصل الاستسكان ومولفة حرم الماء في الانف في نفس
ما حذره من تكرر النجاسة المحرمة وقيل له ما حذره من تكرر
النسوة وهو حرم الانف وحسن الكرم في النجاسة المماس التي تبيض
مع وضو طبعه السابعة والاباح من يده اليرسين على اعلا انهما
التي اخرجت كبره ما في دون وضو يركع على انفسه وقال مكره المصنف الجار
تفصيل جعل المصنف في المصنف الاستسكان سنة مستغلة
في ان الخطاب وهو التوضيح ابن رشيد المصنف والفاصل
في الأكل وذكراين عبر المصنف في التوضيح في قوله انما في
ابن عمره وتمامه انما في المصنف والخطاب واليرسين والمأثور
ركبوا ابن العبد على الملقحة والاستسكان انما يصدق الاستسكان والاستسكان
سنة واحسن **الفصل** مع التبرك في اليرسين في صحيح

